لجنة حقوقية تندد برفع رسوم الكهرباء والمياه

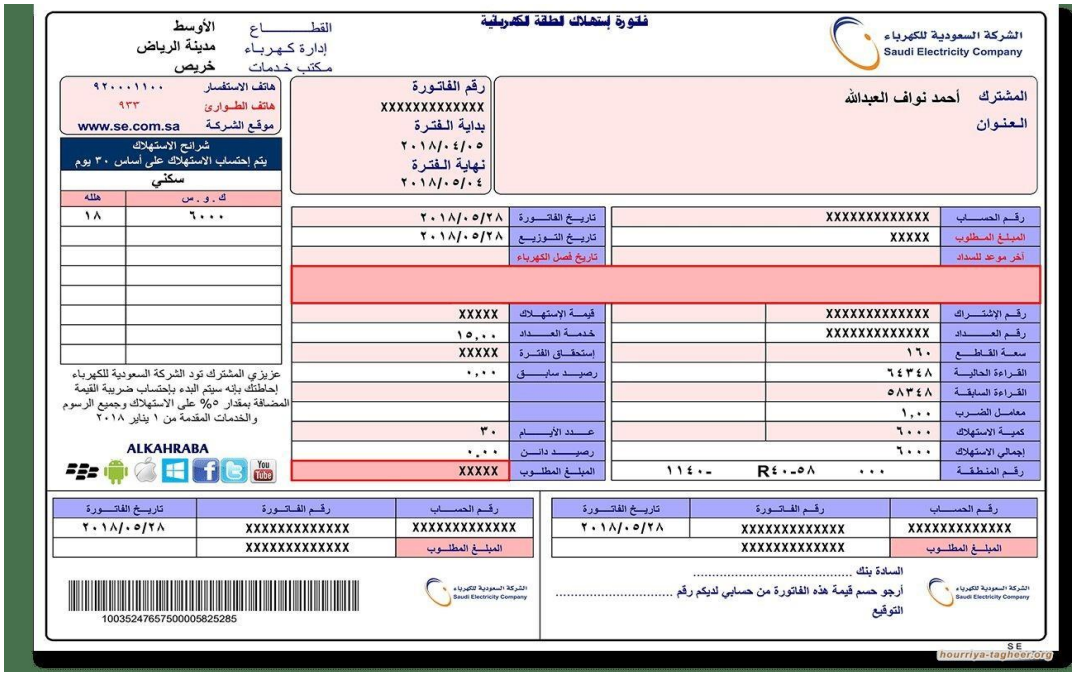

وأكدت اللجنة أن الحصول على المياه والكهرباء حق أساسي، لا ينبغي تحويله إلى عبء مالي يثقل كاهل الأسر ويزيد من أعبائها المعيشية.

وتأتي هذه الانتقادات الحقوقية في وقت تتصاعد فيه موجة السخط الشعبي في الداخل السعودي جراء سياسات التقشف المفروضة على المواطنين إذ عمدت السلطات إلى رفع تعرفات استهلاك الكهرباء والمياه وإلغاء الدعم الحكومي تدريجيا، بالتزامن مع فرض ضرائب ورسوم بلدية ومعيشية مرتفعة، وذلك في محاولة لتعويض العجز المالي المتفاقم في الموازنة العامة وتغطية الفاتورة الباهظة للحروب والصفقات التسليحية والمشاريع العملاقة التي فشلت في تحقيق أي عائد ملموس ينعكس على رفاهية المواطن.

إن لجوء الرياض إلى جيوب المواطنين لسد فجوة الإيرادات يكشف حجم التناقض الصارخ بين الخطاب الرسمي الذي يروّج لـ"الازدهار وجودة الحياة" ضمن "رؤية 2030"، وبين الواقع المعيشي الذي يشهد تآكلا مستمرا في القدرة الشرائية وتراجعا في مستوى الخدمات، ما يضع شرائح واسعة من المجتمع أمام ضغوط معيشية خانقة لا تتناسب مع حجم الثروات المهدورة.